

نموذج

ترخيص ممتاز لخدمات الاتصالات الدولية

المزمع منحه إلى شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش. م. ب

من قبل هيئة تنظيم الاتصالات

البند (١)

منح الترخيص

أ- تمنح هيئة تنظيم الاتصالات (الهيئة) هذا الترخيص لشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش. م. ب (المرخص له) تصرّح لها بموجبه بتقديم خدمات الاتصالات محل هذا الترخيص، في منطقة الترخيص، وذلك تنفيذاً لنص الفقرة (هـ) من المادة (٨٠) من قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢.

ب- يخضع هذا الترخيص للشروط المنصوص عليها فيه، وتسرى بشأنه الأحكام المنصوص عليها في قانون الاتصالات وفي الأنظمة والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه.

البند (٢)

تعريف

لأغراض هذا الترخيص:

١- يعنى بالتعريف والمعاني المنصوص عليها في قانون الاتصالات بشأن الكلمات والعبارات الواردة في هذا الترخيص، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك.

٢- يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

شخص تابع أو مؤازر: أي شخص يكون، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مُسيطرًا على شخص آخر أو مُسيطرًا عليه من قبله أو يكون خاضعًا لسيطرة مشتركة معه.

وإذا امتلك شخص واحد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نسبة ٥٠ ٪ أو أكثر من أسهم رأس المال أو حقوق التصويت أو الأوراق المالية أو أية حقوق ملكية في شخص آخر، فيعتبر كلا الشخصين المذكورين شخصاً تابعاً أو مؤازراً.

مكالمة: الاتصال الناقل للصوت والبيانات.

السيطرة: امتلاك الصلاحية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتوجيهه أو ما يؤدي إلى توجيهه إدارة الشخص المرخص له سواء من خلال الملكية أو حق التصويت أو غير ذلك من الوسائل، ويفسر لفظ (مسيطر) وعبارة (مسيطر عليه) وفقاً لهذا المعنى.

تاريخ النفاذ: التاريخ المحدد في الفقرة (أ) من البند رقم (١٨) من هذا الترخيص.
منفذ دولي: مرفق اتصالات يتكون من مفتاح وأجهزة البث المرتبطة به، التي توصل شبكة اتصالات وطنية ثابتة مع شبكات اتصالات في بلدان أخرى باستخدام مرافق اتصالات دولية.
خدمات الاتصالات الدولية: تقديم خدمات الاتصالات بين مملكة البحرين والبلدان الأخرى.
منطقة الترخيص: إقليم مملكة البحرين.
الخدمات المرخصة: كافة خدمات الاتصالات المبينة في الفقرة (أ) من البند رقم (٣) من هذا الترخيص.

مرافق الاتصالات الدولية: أية مرافق اتصالات تستخدم أو يقصد استخدامها لتوصيل مملكة البحرين بالبلدان الأخرى بغرض تقديم خدمات الاتصالات الدولية.
رسالة: أي جزء من أي إشارة تبث وتمثل معلومات تنقل من مستخدم لآخر.
شبكة اتصالات وطنية ثابتة: شبكة الاتصالات العامة التي تمكن من نقل الإشارات - بأية وسيلة بما في ذلك تقنية اللاسلكي الثابتة - فيما بين النقاط الطرفية للشبكة في مواقع ثابتة في منطقة الترخيص، ولكنها لا تشمل أية أجهزة للاتصالات مصممة أو تم تكييفها للاستخدام في أغراض الاتصالات الراديوية المتنقلة.

خدمات إعادة البيع: خدمات الاتصالات التي يبيعها المرخص له إلى مشغل آخر مرخص له ويتم إتاحتها لأي مستخدم بالإضافة إلى أية خدمات أخرى يقدمها هذا المشغل.
موجه: آلية تقوم بفحص الرسائل الواردة، وترجم المعلومات المتعلقة بالعنوان الوارد بالرسالة، وتحدد تبعاً لذلك أفضل مسار لبث الرسالة إلى وجهتها النهائية.

الفصل الهيكلي: فصل عمل تجاري متكامل في مجال الاتصالات لمرخص له إلى كيانين قانونيين أو أكثر بحيث يمارس كل كيان على استقلال أنشطة مميزة من خدمات الاتصالات المرخصة، ويملك ويكون مسيطراً فعلياً على الأصول والقدرات التشغيلية - بما في ذلك العاملين - التي يتم بواسطتها ممارسة هذه الأنشطة.

البند (٣)

الخدمات المرخصة

- أ- يصرح للمرخص له، على أساس غير حصري، بأن يقدم في منطقة الترخيص خدمات الاتصالات الدولية عن طريق شبكة اتصالات عامة.
- ب- يجوز للمرخص له - بعد حصوله على موافقة كتابية مسبقة من الهيئة - تقديم كل أو أي من الخدمات المرخصة من خلال شخص تابع أو مؤازر، أو التعاقد من الباطن مع أي شخص آخر

لتقديم كل أو أي من الخدمات المرخصة، على أن يستمر المرخص له في تحمل المسؤولية الكاملة عن أي التزام ينشأ فيما يتعلق بتوفير هذه الخدمات. ويجوز للهيئة أن تسحب موافقتها في أي وقت بشرط أن تقوم مسبقاً بإخطار المرخص له كتابة بعزمها على اتخاذ هذا الإجراء. وفي حالة كون الشخص التابع أو المؤازر مملوكاً بالكامل للمرخص له فإنه لا يشترط الحصول على موافقة من الهيئة ويكتفى بإخطارها بذلك.

البند (٤)

مرافق وشبكات الاتصالات

أ- للمرخص له حق النفاذ إلى مرافق اتصالات مشغلي الاتصالات العامة والربط البيئي مع هذه الشبكات وفقاً لأحكام المادة (٥٧) من قانون الاتصالات والشروط الواردة في أي ترخيص ممنوح إلى أي من المشغلين المذكورين إستانداً لنص المادة (٢٥) أو الفقرة (أ) من المادة (٨٠) من قانون الاتصالات.

ب- يجب على المرخص أن يقوم طوال مدة سريان هذا الترخيص بتركيب وتشغيل وصيانة - على الأقل - إما منفذ دولي مع موجه وإما موجه وذلك بغرض تقديم الخدمات المرخصة، ويشترط أن تكون هذه الأجهزة معتمدة وفقاً لحكم المادة (٣٨) من قانون الاتصالات.

البند (٥)

تقديم خدمة استعلامات الدليل

أ- يجوز للمرخص له أن يتيح النفاذ إلى استعلامات الدليل الخاصة به لأي مشغل مرخص له آخر، وذلك بناء على طلب من هذا المشغل وبالطريقة التي تحددها الهيئة، وطبقاً لشروط معقولة ومنصفة تشمل تعويض المرخص له عن التكاليف المباشرة المعقولة التي تكبدها في إتاحة النفاذ وبمراعاة ما يلي:

١- أن يتعهد المشغل المرخص له باستخدام هذه المعلومات فقط لتقديم خدمات استعلامات الدليل أو لحسن توجيه المكالمات.

٢- أن يتعهد المشغل المرخص له بعدم تقديم استعلامات الدليل فيما يخص أي مشترك يكون قد طلب من المرخص له عدم إتاحة تلك المعلومات المتعلقة بهذا المشترك للغير.

٣- أن يتيح المشغل المرخص له نفاذ مرخص له إلى معلومات الدليل الخاصة بهذا المشغل وفق أسس مماثلة.

وإذا لم يكن المشغل المرخص له قد استكمل تشغيل أعماله بعد، فعليه أن يقدم تعهداً معقولاً بإتاحة تلك المعلومات مستقبلاً.

٤- ألا تكون إتاحة المعلومات من قبل المرخص له إلى المشغل المرخص له أمراً غير مشروع.
ب- يجب على المرخص له أن يبذل كل الجهود المعقولة ليوفر لمشركيه الحصول - عند الطلب - على خدمة استعلامات الدليل المتوفرة في الدول الأخرى التي يقدم إليها المرخص له خدمات إتصالات دولية، ويكون فرض أية تعرفه مقابل هذه الخدمة خاضعاً لموافقة كتابية مسبقة من الهيئة.

البند (٦)

تقديم خدمة الاتصال بمساعدة المشغل

أ- يجب على المرخص له أن يقدم بنفسه خدمة الاتصال بمساعدة المشغل للمستخدمين بناء على طلبهم، وله أن يعهد بذلك إلى آخرين.
ب- يكون فرض أية تعرفه مقابل الخدمة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذا البند خاضعاً لموافقة كتابية مسبقة من الهيئة.

البند (٧)

العلاقة مع المشتركين

أ- دون الإخلال بأحكام المادتين (٥٥)، (٥٦) من قانون الاتصالات، يجب على المرخص له أن ينشر نظاماً للتعامل مع المشتركين تعتمد الهيئة كتابة ويحدد فيه الإرشادات الخاصة بالتعامل مع الشكاوى والمنازعات التي تتعلق بتقديم الخدمات المرخصة من قبل المرخص له.
ب- يعد المرخص له مسودة أولية لنظام التعامل مع المشتركين ويقدمها إلى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ النفاذ لمراجعتها.

ج- يجب أن يشمل نظام التعامل مع المشتركين على إرشادات بشأن الأمور التالية:

- ١- الشكاوى.
- ٢- تسوية المنازعات.
- ٣- مواقع أقسام خدمة المشتركين.
- ٤- جودة الخدمة.
- ٥- توفير الخدمات المساعدة.
- ٦- المسائل الأخرى التي يتم تناولها في شروط الخدمة المنصوص عليها في الاتفاق الموحد للمشاركين المشار إليه في الفقرة (هـ) من هذا البند.
- ٧- إرشادات بشأن إنهاء تقديم الخدمة.

د- يجب على المرخص له، بعد موافقة الهيئة على نظام التعامل، أن يقدم للهيئة تقريراً سنوياً بشأن مدى تقيده بالأمور المبينة في نظام التعامل مع المشتركين ومستوى أدائه في هذا الشأن، ومدى

التقدم الذي تم إقراره في تطبيق هذه الأمور، على أن يقدم هذا التقرير خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء الفترة المحاسبية للمرخص له.

هـ- يجب على المرخص له أن يقدم إلى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ النفاذ صيغة لاتفاق موحد يحتوي على شروط تقديم الخدمات المرخصة للمشاركين (الاتفاق الموحد للمشاركين).

و- وعلى الهيئة بحث ما تتضمنه صيغة هذا الاتفاق، ولها أن تطلب تعديل ما تراه ضرورياً من الشروط الواردة فيه. ويجوز للمرخص له استخدام تلك الصيغة في حالة عدم طلب الهيئة تعديل أي من الشروط الواردة في الاتفاق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه إليها.

و- يخضع تعديل الاتفاق من قبل المرخص له لذات الأحكام المنصوص عليها في الفقرة السابقة، ويجوز للهيئة أن تطلب في أي وقت لاحق إجراء تعديلات على الاتفاق الموحد للمشاركين متى علمت بأية حقائق أو أمور تستوجب - حسب تقدير الهيئة - إدخال هذه التعديلات من أجل حماية مصالح المشاركين.

البند (٨)

تعريفات الخدمات المرخصة

أ- تخضع التعريفات التي يفرضها المرخص له مقابل تقديم الخدمات المرخصة لأحكام المادة (٥٨) من قانون الاتصالات ولأنظمة الصادرة بموجبه.

ب- يجب على المرخص له خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ النفاذ، أن يعرض على الهيئة التعريفات التي يقترحها لتقديم الخدمات المرخصة للحصول على موافقتها، وإلى أن تصدر هذه الموافقة يستمر العمل بالتعريفات المطبقة حالياً من قبل المرخص له.

ج- على المرخص له إذا رغب - لاحقاً - في تعديل تعريفات تقديم الخدمة المرخصة أن يقدم التعديل المقترح إلى الهيئة قبل الموعد المحدد لسريان هذا التعديل بخمسة وأربعين يوماً على الأقل.

د- على الهيئة أن تبت في موضوع التعريفات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الاقتراح إليها وأن تخطر المرخص له كتابة بقرارها الصادر بالموافقة أو الرفض وذلك خلال هذه الفترة، وفي حالة رفض الهيئة يجب أن يكون قرارها مسيباً.

وللهيئة رفض الموافقة على التعريفات في أي من الحالات الآتية:

١- إذا كانت العمليات الحسابية المتعلقة بالتعريفات المقترحة غير مكتملة أو تنقصها الأوراق الثبوتية أو تحتوي على أخطاء حسابية.

٢- إذا كانت التعريفات تنطوي على إخلال بأي بند من بنود هذا الترخيص، أو بأي نظام بشأن ضبط التعريفات أو بأي قانون واجب التطبيق.

هـ- في حالة رفض الهيئة للتعرفات المقدمة طبقاً لحكم الفقرة (ب) أو الفقرة (ج) من هذا البند، فإن للمرخص له أن يعيد تقديم اقتراح جديد إلى الهيئة، ويخضع ذلك الاقتراح لذات الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذا البند.

البند (٩)

تقديم خدمات إعادة البيع

أ- مع مراعاة الأنظمة المتعلقة بالربط البيني وأحكام هذا البند، يجب على المرخص له، خلال ستة أسابيع من تاريخ الطلب الذي يقدمه أي مشغل مرخص له، أن يبرم اتفاقاً مكتوباً مع هذا المشغل لتقديم أية خدمات إتصالات يطلبها على نحو معقول وذلك لتمكينه من تقديم خدمات إعادة البيع، فإذا قرر الطرفان عدم تمكنهما من التوصل لاتفاق بهذا الشأن خلال المدة المشار إليها فإن لأي منهما أن يعرض الأمر كتابة على الهيئة لتتولى تحديد شروط الاتفاق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ عرضه عليها.

ب- لا يكون المرخص له ملزماً بإبرام اتفاق بموجب الفقرة السابقة إذا ما تبين حسب تقديره وموافقة الهيئة أن ذلك التعاقد:

١- يسبب أو من المرجح أن يسبب خطراً أو ضرراً أو إصابة لأي شخص أو لأية ممتلكات.

٢- يتعارض مع تشغيل خدمات الاتصالات الدولية الخاصة التي يقدمها.

ج- يلتزم المرخص له بأن يكون الاتفاق المشار إليه في الفقرة (أ) من هذا البند مطابقاً للشروط والتعرفات التي تمت الموافقة عليها أو التي تم تحديدها من قبل الهيئة، وعليه أن يقدم للهيئة نسخة من هذا الاتفاق خلال ثلاثة أيام من تاريخ التوقيع عليه.

البند (١٠)

الربط البيني مع مشغلي الاتصالات العامة الأخرى

يجب على المرخص له، خلال الفترة التي يكون فيها مشغل اتصالات عامة في وضع مهيم، أن يتيح الربط البيني لمشغلي الاتصالات العامة الأخرى وفقاً لحكم المادة (٥٧) من قانون الاتصالات.

البند (١١)

إصدار الفواتير

أ- يلتزم المرخص له عند إصدار فاتورة مقابل أية خدمة مرخصة بألا يزيد المبلغ المدون فيها - ك مبلغ مستحق - على المبلغ الذي يمثل المقابل الحقيقي للخدمة المقدمة على نحو مشروع من قبل المرخص له إلى المشترك المعني.

ب- يجب على المرخص له، وخلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ النفاذ، أن يضع نظاماً للإجراءات اللازمة لضمان دقة نظم إصدار الفواتير المعمول بها لديه وذلك بما يكفل الالتزام بما ورد في الفقرة السابقة من هذا البند، على أن يقدم هذا النظام إلى الهيئة للموافقة عليه كتابة خلال أربعة أشهر من تاريخ النفاذ، وعلى الهيئة أن تصدر قرارها في شأن هذا النظام خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تقديمه إليها.

ج- يجب على المرخص له أن يمسك السجلات اللازمة، وفقاً لما تقدره الهيئة في هذا الشأن وبما يكفل لها التحقق من أن عملية إصدار الفواتير تتوافر فيها الاشتراطات المشار إليها في الفقرة السابقة، وعلى المرخص له - ولأغراض هذا الترخيص - الاحتفاظ بهذه السجلات مدة سنتين على الأقل من تاريخ إمسакها.

د- لأغراض موافاة الهيئة بما يكفل تحققها، في أي وقت، من دقة الفواتير ومطابقتها للاشتراطات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند، يجب على المرخص له القيام بما يلي:

- ١- أن يقدم إلى الهيئة أية معلومات تطلبها.
- ٢- أن يسمح لموظفي الهيئة أو لأي شخص مفوض من قبلها، بموجب إخطار معقول، بالدخول إلى أي مكان - ذي علاقة - خاص بالمرخص له.
- ٣- أن يسمح لموظفي الهيئة أو لأي شخص مفوض من قبلها، بموجب إخطار معقول، بفحص أو تدقيق كل أو جزء من عملية إصدار الفواتير.
- هـ- يجب على المرخص له، وخلال مدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً من تاريخ النفاذ، أن يوفر لأي مشترك بناء على طلب منه معلومات تفصيلية بشأن الفواتير التي يصدرها فيما يتعلق بالتعريفات المقررة مقابل أية خدمة من خدمات الاتصالات التي يقدمها المرخص له لهذا المشترك، ويكون فرض أية تعرفه مقابل هذه الخدمة خاضعاً لموافقة كتابية مسبقة من الهيئة.

البند (١٢)

إمكانية التشغيل البيئي والمعايير الفنية

يلتزم المرخص له بالتقيد بالأنظمة واللوائح والمواصفات الفنية ذات الصلة التي تصدرها الهيئة من أجل ضمان إمكانية التشغيل البيئي للخدمات المرخصة وشبكة الاتصالات الخاصة به مع الخدمات التي يقدمها المشغلون المرخص لهم الآخرون وشبكاتهم، وذلك في الحدود الممكنة فنياً.

البند (١٣)

الخصوصية والسرية

أ- يلتزم المرخص له بأن يبذل كافة الجهود المعقولة لضمان الخصوصية والسرية للمعلومات والأسرار التجارية التي يحصل عليها في سياق عمله من أي شخص يقدم له الخدمات المرخصة وذلك من خلال وضع وتطبيق إجراءات معقولة للمحافظة على خصوصية وسرية تلك المعلومات وبمراعاة أية أحكام يتطلبها القانون.

ب- يلتزم المرخص له بأن يحتفظ ببيانات كافيته بشأن إجراءات المحافظة على الخصوصية والسرية على نحو يكفل تحقق الهيئة - عند طلبها - من مراعاة المرخص له للالتزامات المشار إليها في الفقرة السابقة.

ج- يحظر على المرخص له استخدام أو السماح باستخدام أي جهاز من الأجهزة ضمن شبكة الاتصالات الخاصة به، يكون قادراً على التسجيل أو المراقبة أو التدخل في المكالمات التي تتم من خلاله إلا وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً في هذا الشأن.

البند (١٤)

الممارسات غير التنافسية

دون الإخلال بأحكام المادة (٦٥) من قانون الاتصالات، يحظر على المرخص له - بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين - أن يباشر أو يستمر في مباشرة أو يوافق مع عمله بذلك على أية ممارسات غير تنافسية، ويجب على المرخص له التقيد، بوجه خاص، بما يلي:

١- عدم القيام بدعم خدمة على حساب خدمة أخرى من الخدمات المرخصة، أو دعم جزء من خدمة معينة على حساب أجزاء أخرى منها.

٢- عدم إساءة استخدام وضعه المهيمن.

٣- عدم الدخول في أية ترتيبات حصرية مع أطراف أخرى بشأن مواقع مرافقه اللازمة لتقديم أي من الخدمات المرخصة.

٤- عدم الدخول في أية ترتيبات أو اتفاقيات أو تعهدات مع أي شخص، بما في ذلك مقدم أية خدمة مرخصة ومنافسة، يكون الغرض منها، أو تسبب، التأثير في تثبيت الأسعار أو أي تقييد للمنافسة.

٥- عدم استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من المنافسين إذا كان الغرض من، أو أثر، استخدام تلك المعلومات غير تنافسي.

٦- أن يوفر، دون تأخير، إلى المشغلين المرخص لهم الآخرين المعلومات الفنية عن المرافق الأساسية والمعلومات التجارية ذات الصلة والتي تكون ضرورية لهم لتقديم خدمات الاتصالات.

٧- عدم التمييز غير المبرر- سواء من حيث التعرف أو الشروط الأخرى المطبقة أو على أي نحو آخر - بين أي أشخاص معينين أو أشخاص من أية فئة أو صفة فيما يتعلق بتقديم أي من الخدمات المرخصة.

البند (١٥)

الإشتراطات المحاسبية

- أ- يجب على المرخص له - خلال ستة أشهر من تاريخ النفاذ وبصفة مستمرة بعد ذلك - أن يمسك حسابات مستقلة لأنشطة الاتصالات المرخصة، بالشكل الذي توافق عليه الهيئة كتابة ومسبقاً، وذلك بالفدر اللازم كما لو كانت كل من تلك الأنشطة تقدم من قبل شركة مستقلة قانوناً، وبحيث تبين جميع مكونات المصاريف والعوائد - مع بيان أساس حسابها وتفصيل كيفية إلحاقها - المتعلقة بأنشطة الإتصالات، ويشمل ذلك تفاصيل الأموال الثابتة، وعلى المرخص له أن يقدم تلك الحسابات للتدقيق بمعرفة مدقق حسابات خارجي توافق عليه الهيئة وتقدم هذه الحسابات المكتوبة والمدققة إلى الهيئة.
- ب- للهيئة أن تطلب من المرخص له تقديم أية بيانات حسابية أخرى ترى أنها ضرورية لفاعلية إشرافها على تنفيذ شروط الترخيص وأحكام قانون الاتصالات والقرارات والأنظمة الصادرة بموجبه.
- ج- إذا لم يتقيد المرخص له بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرتين (أ، ب) من هذا البند أو إذا كان النظام المحاسبي المقدم من قبله لا يحقق الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في هاتين الفقرتين، جاز للهيئة أن تلزم المرخص له بتطبيق الفصل الهيكلي خلال الفترة الزمنية التي تحددها إذا ما قدرت ضرورة إستناداً إلى حكم الفقرة (ج) من المادة (٣) من قانون الاتصالات.

البند (١٦)

إشتراطات توفير المعلومات والتفتيش

- أ- دون الإخلال بحكم المادة (٧٧) من قانون الاتصالات، يجب على المرخص له أن يسمح لأي شخص مصرح له من الهيئة بالدخول إلى أي من محطات إتصالاته الراديوية، وبأن يقوم بمعاينة وفحص أجهزة الاتصالات الراديوية الخاصة به في أي وقت معقول، وفي أي وقت في حالات الطوارئ، وذلك للتحقق من الالتزام بشروط الترخيص وأحكام قانون الإتصالات وأية أنظمة أو قرارات صادرة تنفيذاً لأحكامه، ولبحث مصادر تداخل الاتصالات الراديوية.
- ب- دون الإخلال بأحكام المادتين (٥٣) و (٧٧) من قانون الاتصالات، يجب على المرخص له الاحتفاظ بالمعلومات اللازمة لتمكين الهيئة من القيام بمهامها، المنصوص عليها في قانون الاتصالات، وذلك على النحو الذي تطلبه الهيئة من وقت لآخر.

واللهيئة الحق في أن تطلب من المرخص له تقديم تقارير وإحصائيات وأية بيانات دورية، ولها أن تطلب أية معلومات إضافية وذلك لفاعلية إشرافها على تنفيذ شروط الترخيص وأحكام قانون الاتصالات والأنظمة والقرارات الصادرة بموجبه.

البند (١٧)

رسوم الترخيص

أ- يكون الرسم السنوي للترخيص عن السنة الأولى التي تبدأ اعتباراً من..... (تاريخ النفاذ) مبلغ..... () دينار بحريني.

ب- يكون الرسم السنوي للترخيص عن كل سنة من السنوات اللاحقة () % من إجمالي الدخل السنوي الناتج عن الخدمات المرخصة التي يقدمها المرخص له، ويكون الرسم مستحق السداد مقدماً ويحسب وفقاً لإجمالي الدخل السنوي للسنة السابقة، ويعدل بالزيادة إذا ما كان الدخل الفعلي الذي يتم تحقيقه في السنة المستحق عنها الرسم يزيد على الدخل الذي تم حساب الرسم على أساسه وذلك حال توفر حسابات الدخل السنوي الفعلي عن هذه السنة.

ج- يسدد الرسم السنوي المستحق عن الترخيص إلى الهيئة بالدينار البحريني:

١- خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النفاذ، عن المدة التي تبدأ من تاريخ النفاذ حتى نهاية السنة التي صدر فيها الترخيص، على أن يحتسب المبلغ الواجب سداؤه نسبة إلى المدة المتبقية من هذه السنة.

٢- مقدماً عن كل سنة لاحقة في موعد لا يتعدى نهاية شهر يناير من كل سنة.

البند (١٨)

مدة الترخيص والتجديد

أ- مدة هذا الترخيص خمس عشرة سنة، ويبدأ نفاذه في.....(تاريخ النفاذ).

ب- على الهيئة أن تقوم بتجديد الترخيص عند انتهائه بناء على طلب المرخص له لمدد إضافية، مدة كل منها عشر سنوات، بشرط ألا يكون المرخص له مخطئاً أو قد أحل إخلالاً جوهرياً بشروط الترخيص، وفي هذه الحالة يجوز للهيئة أن ترفض تجديد الترخيص طبقاً لنص المادة (٣٠) من قانون الاتصالات.

البند (١٩)

تعديل الترخيص وإلغاؤه وإنتهائه

أ- يجوز تعديل الترخيص، في أي وقت، في أي من الحالات التالية:

١- اتفاق كل من الهيئة والمرخص له كتابة على تعديل الترخيص.

٢- إذا قدرت الهيئة أن التعديل ضروري لتوحيد شروط الترخيص مع الشروط المطبقة بوجه عام في جميع التراخيص الأخرى لذات النوع من نشاط الاتصالات وذلك بغرض تحقيق المنافسة العادلة بين جميع المرخص لهم بذلك النوع من النشاط، أو إذا قدرت الهيئة أن التعديل تقتضيه التطورات التقنية.

ويشترط لإعمال الهيئة سلطتها في التعديل أن تقوم بالآتي:

- توجيه إخطار مكتوب إلى المرخص له قبل إجراء التعديل المقترح بستة أشهر.
- التشاور مع المرخص له.

٣- أن يكون التعديل استناداً إلى نص المادة (٣٥) من قانون الاتصالات.

ب- يجوز في أي وقت إلغاء الترخيص في أي من الحالات التالية:

- ١- اتفاق كل من الهيئة والمرخص له كتابة على إلغاء الترخيص.
 - ٢- أن يكون الإلغاء استناداً إلى نص المادة (٣٥) من قانون الاتصالات.
 - ٣- إذا تم حل المرخص له أو إذا تم الشروع في إجراءات تصفيته أو إفلاسه أو أي إجراء مماثل أو إذا قام المرخص له بالتنازل عن جميع ممتلكاته لصالح دائنيه.
- ج- ينتهي الترخيص تلقائياً بانتهاء مدته وذلك إذا لم يتم تجديده وفقاً لحكم الفقرة (ب) من البند (١٨) من هذا الترخيص.

البند (٢٠)

القوة القاهرة

أ- إذا حالت قوة القاهرة دون وفاء المرخص له بأي من التزاماته الواردة بهذا الترخيص، وجب عليه إبلاغ الهيئة، بالالتزامات التي حالت هذه القوة دون وفائه بها. وذلك في أقرب وقت ممكن بمجرد علمه بوقوعها.

ب- يجوز للهيئة أن تعلق الوفاء بالالتزامات المشار إليها في الفقرة السابقة، ولا يكون المرخص له ملزماً بالوفاء بها طالما استمرت القوة القاهرة، وذلك فقط إذا كان - وفي الحدود التي يكون فيها - عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات لا يمكن تلافيه باتخاذ إجراءات منصوص عليها صراحة في القانون أو هذا الترخيص أو باتخاذ أية احتياطات معقولة أخرى، وبشرط ألا يكون في مقدور المرخص له التغلب على عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات على نحو معقول، على نفقته، سواء من خلال استخدام موارد أو خطط بديلة أو أية وسائل أخرى.

البند (٢١)

حسم المنازعات

أ- تسرى في شأن المنازعات التي تنشأ عن هذا الترخيص بين الهيئة والمرخص له أحكام الفصل السادس عشر من قانون الاتصالات.

ب- تختص محاكم مملكة البحرين بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المرخص لهم بشأن خدمات الاتصالات المرخص بها لكل منهم، ما لم يطلب أي من أطراف النزاع اللجوء إلى التحكيم، وفي هذه الحالة تسرى بشأن التحكيم أحكام المواد من (٦٧) إلى (٧١) من قانون الاتصالات، إلا إذا اتفق الأطراف على خلاف هذه الأحكام وبما لا يتعارض مع أحكام الباب السابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

ويحل كل من المحتكم والمحتكم ضده محل كل من هيئة تنظيم الاتصالات والمرخص له، بحسب الأحوال، بشأن الأحكام الواردة في نصوص قانون الاتصالات المشار إليها.

البند (٢٢)

الإخطارات

تكون جميع الإخطارات المتبادلة بين الهيئة والمرخص له بالبريد المسجل المصحوب بعلم الوصول وترسل على العنوان التالي لكل منهما:-

عنوان الهيئة:.....

عنوان المرخص له:.....

ولكل منهما تغيير عنوانه عن طريق إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التغيير.